



www.alkashif.org

مركز الكاشف للدراسات الاستراتيجية

تقرير موجز من معهد السلام الأمريكي

## إعادة تشكيل وزارة الداخلية العراقية والشرطة و قوة حماية المنشآت

بقلم : روبرت بريتنو

شباط / ٢٠٠٧

معهد الولايات المتحدة للسلام



ترجمة : مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية

بسم الله الرحمن الرحيم

### مقدمة العدد:

في هذا العدد ترجمة لبحث مهم أعدّه الموظف الكبير في برنامج معهد الولايات المتحدة للسلام روبرت بريتو . في ٣١ كانون الثاني ، ٢٠٠٧ ، وقدمه الرئيس السيناتور باتريك ليهي للتسجيل في جلسة إستماع للجنة القضائية في مجلس الشيوخ حول تقرير مجموعة دراسة العراق . إنّ هذا البحث بُنيَ ، جزئياً ، على نتائج مؤتمرٍ لمعهد الولايات المتحدة للسلام حول "إعادة تشكيل وزارة الداخلية و الشرطة و قوة حماية المنشآت في العراق" الذي عقد في ١٧ - ١٨ تشرين الأول ، ٢٠٠٦ و قد ضم المؤتمر مشاركين من مسؤولين حكوميين و ضباط عسكريين و موظفين كبار من المؤسسات التنفيذية القانونية و خبراء أكاديميين .

في الواقع ، إن وزارة الداخلية العراقية ، التي تشرف على قوات الشرطة ، هي مختلطة وظيفياً و مختربة بقوة من قبل الميليشيات الشيعية

إنّ شرطة الحدود غير قادرة على منع تسلل الإرهابيين و الأسلحة و التهريب عبر حدود العراق المفتوحة

إنّ وزارة الداخلية ، أصبحت تحت قيادة الوزير السابق ، بيان جبر ، مُسيّسةً من قبل المتطرفين الشيعة

وقد أصبح بيان جبر وزيراً للمالية حيث إستمر في السيطرة على ميزانية وزارة الداخلية و رواتب الشرطة

يوجد دليلاً متناقلاً واسعاً عن ضباط شرطة عراقيين يشاركون في التدريب لأجل الحصول على أسلحة و بدلات و ذخائر لبيعها في السوق السوداء

يجب إيجاد وسائل لدفع رواتب الشرطة بشكل مباشر إلى منتسبي الشرطة، و لنقل الأموال إلى عوائلهم بالرغم من الافتقار إلى نظام مصرفي فعال

وفي صيف ٢٠٠٦ ، إتضح بأن العديد من وحدات الشرطة الوطنية العراقية هذه كانت مشتركة في العنف الطائفي و نشاطات فرق الموت

على الرغم من إتمام برنامج التدريب و التجهيز ، إلا أنّ سلك الشرطة العراقية لم يكن فعالاً في مواجهة التمرد العام على القانون و جرائم الشارع و النشاط الإجرامي المنظم المتوطن في العراق

تقرير موجز من معهد السلام الأمريكي

## إعادة تشكيل وزارة الداخلية العراقية والشرطة و قوة حماية المنشآت

بقلم : روبرت بريو

شباط / ٢٠٠٧

وزارة الداخلية تحتاج إلى إصلاح

إزالة فرق الموت من الشرطة الوطنية العراقية

حماية المواطنين و محاربة الجريمة

تحويل قوة حماية المنشآت

وزارة العدل الأمريكية يجب أن تتحمل

المسؤولية

في شهر كانون الأول ٢٠٠٦ ، إنتهى "عام الشرطة" العراقية مع إنجاز عدة معالم . درّب و جهّز برنامج قيادة قوات الأمن متعددة الجنسية الانتقالية ١٣٥,٠٠٠ فرداً من قوات الشرطة العراقية . وكذلك تم توفير التدريب و المعدات لـ ٢٤,٤٠٠ فرداً من الشرطة الوطنية العراقية ( قوات شرطة محلية ) و ٢٨,٣٦٠ فرداً من شرطة الحدود . إن ما يقرب من ١٨٠ فريقاً إنتقالياً من الشرطة الأمريكية و ٣٩ فريقاً إنتقالياً من الشرطة الوطنية كانت مندمجة مع القوات العراقية ، بينما كان فريقاً إنتقالياً وزارياً من ١٠٠ عضواً قد خُصّص لوزارة الداخلية لتحسين عملها .

على الرغم من أنّ تحقيق هذه الأهداف الكمية هو شئٌ مؤثّرٌ ، إلا إنه يُنتج حقيقةً مثيرَةً للقلق بخصوص ولاء و نوعية قوات الأمن العراقية . في الواقع ، إن وزارة الداخلية العراقية ، التي تشرف على قوات الشرطة ، هي مختلةٌ وظيفياً و مخترقةٌ بقوةٍ من قبل الميليشيات الشيعية . إن سلك

الشرطة العراقية (كادرها هو من شرطة الشوارع) غير قادرٌ على حماية المواطنين العراقيين . والعصابات الإجرامية تعمل من غير عقاب و تتعاون مع المتمردين من أجل المنفعة و تشترك في عمليات تهريب النفط و الآثار . إن الشرطة الوطنية العراقية هي تنظيمٌ خليطٌ على شكل المغاوير و تؤوي وحدات مناهضة التمرد - فرق الموت الطائفية . و إن شرطة الحدود غير قادرةٌ على منع تسلل الإرهابيين و الأسلحة و التهريب عبر حدود العراق المفتوحة .

أعدّ هذا البحث الموظف الكبير في برنامج معهد الولايات المتحدة للسلام روبرت بريو . في ٣١ كانون الثاني ، ٢٠٠٧ ، وقدمه الرئيس السيناتور باتريك ليهي للتسجيل في جلسة إستماع للجنة القضائية في مجلس الشيوخ حول تقرير مجموعة دراسة العراق . إن هذا البحث بُني ، جزئياً ، على نتائج مؤتمرٍ لمعهد الولايات المتحدة للسلام حول "إعادة تشكيل وزارة الداخلية و الشرطة و قوة حماية المنشآت في العراق" الذي عقد في ١٧ - ١٨ تشرين الأول ، ٢٠٠٦ و قد ضم المؤتمر مشاركين من مسؤولين حكوميين و ضباط عسكريين و موظفين كبار من المؤسسات التنفيذية القانونية و خبراء أكاديميين .

إن الآراء التي طرحت في هذا البحث لا تعكس آراء معهد الولايات المتحدة للسلام ، التي لا تتبنى مواقف سياسية محددة .

### وزارة الداخلية تحتاج إلى إصلاح

إن وزارة الداخلية ، أصبحت تحت قيادة الوزير السابق ، بيان جبر ، مُسيّسةً من قبل المتطرفين الشيعة . إن جبر ، و هو قائدٌ في منظمة بدر و

الشؤون الداخلية المثير للنقد ، الذي يقوده عميداً عراقياً شاباً مغامراً ، كان يستخدم نظام طبع الأصابع الذي وفّرت له الولايات المتحدة لمطابقة الشرطة مع تدوينات إجرامية و يوصى بطردهم من الخدمة . على أي حال ، أصبح هذا العميد هدفاً لمحاولات اغتيال متكررة .

لا توجد خطة عراقية أو أمريكية تتجاوز الملاحظات النافهة للإصلاح الوزاري ولا يوجد إتفاق حول صفة ومهمة الشرطة . لقد إرتئى مدربي الشرطة من وزارة العدل إنشاء سلك لتدعيم القانون ذو صبغة جماهيرية ، في حين تحاول السلطات العسكرية للولايات المتحدة إنشاء قوة لمناهضة التمرد . إنّ سلطات الولايات المتحدة لاتعرف عدد أفراد الشرطة العراقية وعدد مراكز الشرطة و تركيبية ومجموعة أعضاء قوات الشرطة المتنوعة ، أماكن وجود الأسلحة والمعدات التي تجهزها الولايات المتحدة وإستخدامها والأماكن النهائية التي توول إليها الأموال المخصصة للعمليات العسكرية . يوجد دليلاً متناقلاً واسعاً عن ضباط شرطة عراقيين يشاركون في التدريب لأجل الحصول على أسلحة وبدلات وذخائر لبيعها في السوق السوداء . يعمل مستشاروا الولايات المتحدة بمساعدة مترجمين وهم في العادة لا يعلمون بما يحدث من حولهم .

تفاقت مشاكل المراقبة والتأثير بسبب توزيع السلطة على عمليات الشرطة في المحافظات، وهذا النقل للسلطات حصل تحت سلطة الائتلاف المؤقتة . قادة الشرطة المحليون يستلمون أموالاً بصورة مباشرة من وزارة المالية لغرض العمليات والأجور ، لكن بغداد ليست لها القابلية على التأكد

المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق و هو أكبر حزب سياسي شيعي ، شجّع أو سمح لأعضاء من فيلق بدر لتسلم مواقع رئيسية في الوزارة و تخريب عملياتها . إنّ رجال ميليشيا فيلق بدر قد تم تنظيمهم بوحدات على شاكلة المغاوير و تم دمجهم في الشرطة الوطنية العراقية . و بدون وجود عدد كافٍ من المستشارين في الوزارة للقيام بإشراف فعال ، فإن فريق التدريب الاستشاري في الشرطة المدنية للولايات المتحدة لم يكن قادراً على تحديد أو منع المسيطرين على الوزارة و لم تتضح السيطرة الطائفية على الوزارة إلا بعد تفجير المرقد في سامراء في ٢٢ شباط ٢٠٠٦ ، الذي أطلق شرارة عنفٍ طائفي واسع . في شهر آذار ٢٠٠٦ ، إترف الفريق جون أبي زيد في مجلس العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ بأن وحدات الشرطة العراقية كانت منخرطة في العنف الطائفي . في ذلك الوقت ، كانت الحكومة العراقية الحالية قد تولت الحكم . وقد أصبح بيان جبر وزيراً للمالية حيث إستمر في السيطرة على ميزانية وزارة الداخلية و رواتب الشرطة .

إنّ وزير الداخلية الجديد ، جواد البولاني ، و هو مهندس شيعي يبدو ذو أهداف حسنة ، لكنه لا يمتلك خبرة في مجال الشرطة وإنتماءً سياسياً ، أو قاعدة دعم مستقلة . لقد دعى إلى إصلاح وزاري و إلى تطهير الشرطة من الميليشيات الطائفية و المجرمين . لقد وفرت الولايات المتحدة فريقاً إنتقالياً وزارياً من ١٠٠ عضواً من المستشارين الأمريكيين مع ٤٠/٦٠ قسماً ما بين أفراد قوات مسلحة أو أفراد شرطة متعاقدين . يعمل الفريق الانتقالي الوزاري في أقسام وزارية مختلفة لتحسين طرق العمل و قد حقّق بعض التقدم . إن قسم

## إزالة فرق الموت من الشرطة الوطنية العراقية

في شهر آذار ٢٠٠٤، وقع الرئيس بوش على تعليمات رئاسية لنقل مسؤولية مساعدة الشرطة العراقية من وزارة الخارجية إلى وزارة الدفاع وإلى القيادة الانتقالية لقوات الأمن متعددة الجنسية في العراق. ولمواجهة التمرد المتصاعد، شكّل الجيش الأمريكي "وحدات شرطة ثقيلة" مكونة من جنوداً عراقيين سابقين. وتشكلت كتيبة المهمات الخاصة الوطنية الأساسية ووحدة شرطة آلية، ووحدة معالجة الطوارئ، من السنة. وفي زمن وزير الداخلية السابق بيان جبر، أسس العراقيون وحدات جديدة من مغاوير شرطة خاصة بالشرطة مكونة من مقاتلين موالين لتنظيمات الميليشيات الشيعية. إن منتهبها غير المدقق فيهم، استلموا أسلحة عسكرية واكتسبوا تدريباً مضاداً للتمرد. وفي بداية ٢٠٠٦، تم دمج كل وحدات الشرطة هذه مع الشرطة الوطنية العراقية. وفي صيف ٢٠٠٦، إتضح بأن العديد من وحدات الشرطة الوطنية العراقية هذه كانت مشتركة في العنف الطائفي ونشاطات فرق الموت.

في ٥ تشرين الأول، ٢٠٠٦، صرفت القوات العسكرية للولايات المتحدة كامل اللواء الثامن من فرقة الشرطة الوطنية الثانية من الواجب وإعتقلت ضباطها بعد تورط اللواء في الغارة على مصنع للأغذية في بغداد وإختطاف ٢٦ عاملاً سُنياً تم إعدام سبعة منهم. كان هذا من بين أولى النتائج الواضحة لبرنامج فريق التدريب الاستشاري في الشرطة المدنية للولايات المتحدة لإزالة كل ألوية الشرطة الوطنية من الخدمة لأجل التدقيق المحدد وإعادة التأهيل. وحصل أفراد هذه الوحدات على

من دقة الحسابات أو الميزانيات بخصوص استخدام الأموال.

لا يوجد بديلاً عن العمل المؤلم والبطيء للتحوّل التنظيمي في وزارة الداخلية. إن هذا يتطلب جهوداً متواصلة من جانب المستشارين الأمريكيين، تبدأ بأرفع المسؤولين العراقيين مستوى وتتحدّر نحو الأدنى. وتشمل هذه الجهود وضع خطة إستراتيجية وعمل إجراءات تنفيذية معيارية و مدونات إدارية ومقاييس للعمل تكون مقبولة وتستخدم من قبل العراقيين. إن قيام الأمريكان بوضع الخطط للعراقيين لتوقيعها ومن ثم إهمالها يجب أن ينتهي. سوف تكون هناك حاجة لتدخلات سياسية متكررة من جانب السلطات السياسية للولايات المتحدة لجعل العملية تتقدم نحو الأمام.

حالما تبدأ وزارة الداخلية العمل بفعالية، يجب أن تمارس نفوذها مرة أخرى على المحافظات وتعيد سلطتها التي ضاعت من خلال اللامركزية. إن مركز هذا الجهد يكون في تعزيز وحدة الجرائم الرئيسية والحملة العسكرية للسيطرة على الأعمال الإجرامية التي تنتشر في كل أنحاء البلد. يجب إيجاد وسائل لدفع رواتب الشرطة بشكل مباشر إلى منتسبي الشرطة، ولنقل الأموال إلى عوائلهم بالرغم من الافتقار إلى نظام مصرفي فعال. إن هذا سوف يقلل الفساد و يحدد مسؤولي الشرطة المحليين ويساعد ضباط الشرطة المعيّنين لدى الحكومة الوطنية. وسوف تقلل أيضاً حالة الغياب المتكرّر التي تسببها حاجة الأفراد للسفر إلى مناطقهم في كل شهر لإيصال رواتبهم إلى عوائلهم.

التعاون مع القوات العسكرية للولايات المتحدة التي تقوم بنفس المهمة .

### حماية المواطنين و محاربة الجريمة

أثناء نظام صدام ، كانت قوات الشرطة العراقية البالغ عدد أفرادها ٦٠,٠٠٠، تقع في أسفل نظامٍ أمّني ببيروقراطي متعدد الطبقات . وهذه القوات كان تدريبها و تجهيزها ضعيفين ، و تُقاد بشكل سيئٍ و أجورها قليلةً و كانت تشتهر هذه القوات بالقسوة و الفساد . بعد تدخل الولايات المتحدة هاجم اللصوص الشرطة و دمّروا مراكز الشرطة و المركبات و المعدات . و للسيطرة على إنهاء النظام العام ، أُعيد إستدعاء الشرطة العراقية إلى الخدمة و لكن قرار إجنتاث البعث أزال معظم قادة الشرطة . في شهر مايس ٢٠٠٣ ، توصلت تقييماً لوزارة العدل الأمريكية إلى أنّ الشرطة العراقية تتطلب إعادة تنظيمٍ واسع و إعادة ترتيب و معدات جديدة و إعادة بناء البنى التحتية للشرطة . في شهر تشرين الثاني عام ٢٠٠٣ ، كان قد بدأ برنامجاً لتدريب متطوعي الشرطة الجدد بقيادة الولايات المتحدة و أعطيت مسؤولية إدارة سلك الشرطة العراقية الجديدة إلى وزارة الدفاع في ٢٠٠٤ .

على الرغم من إتمام برنامج التدريب و التجهيز ، إلا أنّ سلك الشرطة العراقية لم يكن فعالاً في مواجهة التمرد العام على القانون و جرائم الشارع و النشاط الإجرامي المنظم المتوطن في العراق . إنّ فريق التدريب الاستشاري للشرطة المدنية في الولايات المتحدة غير قادرٍ على تحديد نسبة الشرطة المتدربة على أيدي الولايات المتحدة الباقية في سلك الشرطة العراقية أو أنّه غير قادرٍ

ثلاثة أسابيع من " التدريب التحويلي للشرطة " لتحسين مهاراتهم الشرطية و إحترامهم لحقوق الإنسان و حكم القانون . وكان هذا أول تدريبٍ شرطي حصلت عليه هذه القوات . و قد وزعت وحدات الشرطة الوطنية بدلاتٍ جديدةً بأنماط رقمية حيث يصعب إستساختها . إستمر مسؤولوا الوزارة بنفي المزاعم التي تدّعي إشتراك الشرطة في عمليات القتل الطائفية بالإدعاء بأنّ مرتكبي هذه الأعمال يرتدون بدلاتٍ مشابهة .

إنّ التدقيق و إعادة التدريب سوف يساعد ، و لكن سيكون من الأفضل إدخال قوات مناهضة التمرد هذه و التي هي في الأساس قواتٍ عسكرية، ضمن وزارة الدفاع العراقية . وفق خطة الرئيس بوش لغرض السيطرة على الأحياء المضطربة في بغداد ، فإنّ ألوية الشرطة الوطنية سوف تنضمّ إلى الجيش العراقي " للقيام بدورياتٍ و إقامة نقاط تفتيشٍ و الذهاب من بيتٍ إلى آخر للحصول على ثقة المواطنين في بغداد" لتسهيل هذه العملية ، يجب نقل الشرطة الوطنية العراقية إلى وزارة الدفاع حيث سيصبح مغاوير الشرطة جزءاً من الجيش العراقي الجديد . إنّ هذا النقل سوف يضع الشرطة الوطنية العراقية تحت مراقبة الولايات المتحدة الدقيقة و يمكن لهذه الوحدات من تأدية مهمتها في مقارعة التمرد بشكل أفضل . إنّ أفراد الشرطة الوطنية الذين كانوا جنوداً في السابق، من المحتمل أن يرحبوا بنقلهم إلى الجيش العراقي . يجب على العراقيين في النهاية أن يسرّحوا هذه الوحدات و يوزّعوا أفرادها على جميع قواتهم .

كذلك يجب أن تُقلّ شرطة الحدود إلى وزارة الدفاع العراقية . و هذا النقل يمكن أن يوحد مسؤولية حماية الحدود في وزارة واحدة و يُحسن

للقادة العراقيين . إن ضباط حماية المنشآت أعطي لهم بدلات ذات طابع شرطي ، وشارات وأسلحة لكنهم لم يحصلوا على تدريب شرطي ولم تعطى لهم سلطة الشرطة . إن قوات حرس الوزارات أصبحت جيوشاً خاصة ومصدراً للمحسوبية وجمع الأموال . إن رجل الدين المتطرف مقتدى الصدر يسيطر على وزارات الصحة والتربية والنقل . وتوفر قوة حماية هذه الوزارات الأموال والوظائف **لحيش المهدي** . والشيء نفسه صحيحاً بالنسبة للوزارات التي يسيطر عليها السياسيون الأكراد والأحزاب السياسية الأخرى التي تمتلك مليشيات . وقد إتهم وزير الداخلية **البولاني** علناً قوة حماية المنشآت بالعنف الطائفي .

في شهر آب ٢٠٠٦ ، أعلن رئيس الوزراء **المالكي** بأن وزارة الداخلية سوف تتسلم مسؤولية قوة حماية المنشآت و تدقق وتسجل الأفراد و تُوحّد البدلات والتجهيزات و توفرّ التدريب و تقلّل حجم القوة . إن هذا الجهد لم يبدأ بعد و لكنه سوف يتجاوز إمكانية وزارة الداخلية ما لم يتم إستعمال قوة وأموال الولايات المتحدة . **يعتقد معظم المراقبين بأنه يجب تخفيض عدد قوة حماية المنشآت إلى حوالي ٤٥,٠٠٠** . إذا تمّت عملية نقل الشرطة الوطنية العراقية وشرطة الحدود إلى وزارة الدفاع ، فسوف تتمكن وزارة الداخلية الاضطلاع بإدارة قوة حماية المنشآت بالمقابل .

### وزارة العدل الأمريكية يجب أن تتحمل المسؤولية

إنّ تولّي الولايات المتحدة مسؤولية تدريب الشرطة المحلية في العراق لم تكن حادثة جديدة . إن بدايتها كانت في عملية في بنما ، حيث أعطيت مسؤولية

على ضبط أسلحتهم ومعداتهم . إن وظائف سلك الشرطة العراقية تحدّدت في السيطرة المرورية و النشاطات داخل مراكز الشرطة و الدوريات في الأحياء . إنها لا تمتلك التدريب ولا السلطة المخوّلة للقيام بتحريّات جنائية . وليس لديها حق إطلاق النار لمواجهة الجريمة المنظّمة . ضمن النظام القضائي العراقي ، يتم إدارة التحريّات الجنائية بواسطة القضاة و لكن هؤلاء تدريبهم ضعيفٌ و عددهم قليلٌ جداً لتأدية هذه المهمة بشكل كافٍ . يجب إعادة توجيه سلك الشرطة العراقية نحو السيطرة على الجريمة وحماية المدنيين العراقيين . يجب أن يحصل هذا السلك على السلطة القانونية و التدريب و المعدات اللازمة لتأدية هذا العمل .

وعملياً سوف يشمل هذا إعطاء سلك الشرطة العراقية مسؤولية أكبر للقيام بالتحريّات الجنائية و توسيع تعاونه مع عناصر أخرى في النظام القضائي . سوف لن يكون هذا سهلاً . إنه سوف يتطلب تواجد مستشارين أمريكيين و ضغطاً سياسياً و الاصرار قبل أن يبتكر العراقيون طرقاً جديدةً للتفاعل .

### تحويل قوة حماية المنشآت

في ظل سلطة الائتلاف المؤقتة ، تشكلت قوة حماية المنشآت في ٢٠٠٣ لتوفير حراساً للمباني العامة الحكومية و البنى التحتية الأساسية . إن كل وزارة من الوزارات ال ٢٦ ، وكل مديرية من المديريات العامة الثمان المستقلة ، مثل البنك المركزي ، سُمح لهم بتجنيد قوة حراسة خاصة بها . يوجد ١٥٠,٠٠٠ ضابطاً في قوة حماية المنشآت و ٨,٧٠٠ ضابطاً من الحراس الأمنيين الآخرين

تدريب الشرطة في التدخلات بعد النزاع إلى وزارة العدل . و مع إنتهاء المرحلة الأولى من برنامج مساعدة الشرطة ، فمن المناسب إعادة إعطاء المسؤولية لوزارة العدل ، التي تمتلك البرامج والخبرة الأساسيتين . و لتولي هذه المسؤولية ، تحتاج وزارة العدل الى تخصيص مباشر من الكونغرس والى سلطة لإدارة العملية .

إنّ وزارة العدل الأمريكية مسؤولة للقيام بتصنيف المحاكم العراقية و تعيين نظام السجون العراقية وتدريب قوات عراقية للقيمين على السجون لحماية النظام القضائي . طبقاً لتقرير وزارة الدفاع في شهر تشرين الثاني ٢٠٠٦ المقدم الى الكونغرس ، إنّ نظام السجون يحقق بصورة عامة المعايير والأداء الدوليين بشكل فعال وحتى إنّ "الفساد في السلطة القضائية هو أقل وضوحاً منه في أقسام أخرى من النظام القضائي" . إنّ إعطاء القيادة في مساعدة الشرطة الى وزارة العدل، سوف يعزّز جهود الولايات المتحدة ويساعد في إقامة حكم القانون في العراق .